اكد ان مقاومة الاحتلال تحفيز لزيادة الراغبين في «الجهاد»

تقرير بريطاني: تنظيم القاعدة يستخدم العراق كأرض للتدريب على عملياته الدولية

واشنطن ـ من مارتن سيف:

تكشف عملية التفجير التي قتلت 66 شخصا في سوق بمدينة الصدر الشيعية بالعراق أن قدرات التمرد السني ما زالت هائلة على الرغم من الإنهاك الذي يزعم أنه أصاب تنظيم القاعدة في الدولة العربية المضطربة.

وأدى التفجير يوم السبت الماضي أيضا إلى إصابة 100 شخص بجروح في مدينة الصدر، معقل ميليشيا جيش المهدي التابعة لرجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر.

وقتل عشرة اشخاص في سلسلة هجمات نفذتها قوات التمرد الاثنين في أرجاء مختلفة من العراق، ما يؤكد أن القاعدة وحلفاءها في مجموعات التمرد السني ما زالوا أقوياء ويمكنهم تنفيذ هجمات مدمرة، حتى في أقوى المعاقل الشيعية في العاصمة بغداد.

ومثلت الهجمات ضربة قوية لمصداقية حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي التي تدعمها الولايات المتحدة.

وتعرضت حكومة المالكي أيضا لضربة قوية اثناء عطلة نهاية الأسبوع الماضي عندما أعلنت جبهة التوافق العراقي، وهي أكبر كتلة سنية في البرلمان، أنها ستقاطع المحادثات مع الحكومة بعد خطف النائب السني تيسير المشهداني يوم السبت الماضي. وأعلن زعيم جبهة التوافق عدنان الدليمي «إننا قررنا .. تعليق مشاركتنا حتى إطلاقها».

ويشكل استمرار وتنامي الاستفزاز من قبل القوى البرلمانية والحكومية العراقية التي يسيطر عليها الشيعة للأقلية السنية، التي تمثل أكثر من خمسة ملايين شخص، مكسبا رئيسيا للقاعدة وحلفائها في التمرد. وعلى الرغم من أن مشرعي إدارة الرئيس جورج بوش ما زالوا واثقين من أن القاعدة في العراق تحولت إلى قوة كسيرة بعد مقتل زعيمها التقليدي أبو مصعب الزرقاوي الشهر الماضي، فإن خبراء برلمانيين في بريطانيا لا يوافقونهم الرأي.

وذكرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني في تقرير أصدرته الاثنين أن القاعدة ما زالت تنجح في استخدام العراق أرضا للتدريب على عملياتها الدولية.

وأكدت اللجنة التقارير التي أشارت إلى أن مجموعات مرتبطة بالقاعدة تقاتل إلى جانب حركة طالبان في أفغانستان تستخدم أساليب قتالية ناجحة اعتمدتها مجموعات القاعدة وقوات التمرد في العراق.

وحتى إذا كانت القاعدة مجبرة على اعتماد أسلوب دفاعي في العراق، فإن النزاع المستمر بين حلفائها السنة والقوات الأمريكية اثبت أنه أداة تحفيز جيدة لزيادة الراغبين في «الجهاد» في صفوفها وصفوف بقية المجموعات الإسلامية المتطرفة في العالم، وفق ما اشارت إليه اللجنة البرلمانية البريطانية في تقريرها.

وصدر التقرير قبل بضعة ايام من الذكرى السنوية الأولى لأول عملية تفجير انتحاري إسلامي في بريطانيا، أسفرت عن مقتل 52 شخصا من المدنيين الأبرياء إضافة إلى الانتحاريين الأربعة في السابع من تموز/يوليو العام 2005.

واعتبر التقرير أنه بعد عام من الهجوم الأول، ما زالت القاعدة تشكل «تهديدا خطيرا لبريطانيا ومصالحها».

وأكد التقرير أن القاعدة تحولت من تنظيم مركزي نفذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر العام 2001 في الولايات المتحدة إلى حركة عالمية غير مركزية تتمكن خلاياها الصغيرة في دول عدة من العمل باستقلالية كاملة، تحركها عقيدة التنظيم.

ولفت التقرير إلى أن القاعدة ما زالت قادرة على نشر الدروس القتالية التي طورتها من تجربتها ضد القوات الأمريكية في العراق عبر شبكة الإنترنت بحيث تصل إلى الراغبين في مختلف أرجاء العالم.

لذلك، فإن التمرد المستمر في العراق يساهم في تعزيز خطورة الانتفاضات الإسلامية في العالم، وفق رأي اللجنة البرلمانية البريطانية.

وكتبت اللجنة في تقريرها: «شاهدنا تقليدا من قبل حركة طالبان ومجموعات مرتبطة بالقاعدة في أفغانستان للأساليب التي اعتمدتها الحملة الإرهابية في العراق».

ورأت صحيفة «دايلي تلغراف» اللندنية يوم الاثنين أن التقرير «سيضع مزيدا من الضغوط على حكومة رئيس الوزراء طوني بلير بعد مقتل جنديين بريطانيين في أفغانستان في عطلة نهاية الأسبوع وسلسلة التفجيرات في بغداد».

وخلص التقرير البريطاني إلى أن «الاعتماد على الشريحتين الشيعية والكردية لبناء قوى الأمن العراقية ساهم في قيام قوى طائفية .. وهو ما يؤسف له في البيئة الأمنية والسياسية المتفجرة في العراق». (يو بي آي)

الناشطة الامريكية سيندي شيهان تتوسط عددا من مناهضي الحرب في العراق اثناء مسيرة الى البيت الابيض امس (اف ب)

12 صحيفة مصرية تعتزم الاحتجاب احتجاجا على قانون الصحافة الجديد

القاهرة ـ «القدس العربي»:

في تصعيد جديد لأزمة الصحافيين المصريين قررت اثنتا عشر صحيفة الاحتجاب عن الصدور يوم الاحد القادم وذلك بسبب رفض الحكومة الامتثال لمطالب الصحافيين بشأن الغاء قانون الحبس في قضايا النشر.

والصحف التي قررت الاحتجاب هي «المصري اليوم» و«الاحرار» و«نهضة نصر» و«الاسبوع» و«العالم اليوم» و«الفجر» و«العربي» و«صوت الامة» كما ستقوم صحف «الاهالي» و«التجمع» و«الكرامة» و«الدستور» بالاحتجاب في الايام التالية حيث تاريخ صدورها مختلف عن الصحف السابقة.

وقرر مجلس نقابة الصحافيين في اجتماع تاريخي عقد ظهر امس على خلفية اعتصام جميع اعضاء مجلس الادارة تصعيد المواجهة مع النظام من خلال محاصرة مجلس الشعب والشورى يومي السبت والاحد القادمين وهما اليومان المقرر ان يناقش فيهما البرلمان المصري القانون المثير للجدل والذي ادى لحالة من السخط في اوساط الصحافيين المصريين.

ويواجه مجلس نقابة الصحافيين موقفا مصيريا بسبب تشدد الحكومة ورفضها تعديل اية مواد في مشروع القانون بعد تعديله.

وعلمت «القدس العربي» ان مجلس النقابة قرر بكامل اعضائه عدم رفض الاعتصام الذي بدأ ليلة الاثنين وكانت مفاوضات قد جرت في الكواليس بين نقيب الصحافيين جلال عارف وبعض المسؤولين بغرض اثناء مجلس النقابة عن الاعتصام غير ان المجلس اصر على الغاء المواد التي تقر مبدأ الحبس في امور بعينها مثل اهانة رئيس الدولة او التشكيك في الذمة المالية للمسؤولين قبل التشاور في اي امور اخرى.

وعلى صعيد اخر اعلن الاتحاد الدولي للصحافيين دعمه الكامل للصحافيين المصريين فيما اسماه معركة الحرية التي تدور رحاها الان.

وهدد مجلس النقابة باللجوء لاساليب غير تقليدية في نقل الصراع مع الحكومة.

وبات موقف الصحف القومية غامضا للغاية حيث لم يحضر من بين رؤساء التحرير سوى صلاح عيسى رئيس تحرير صحيفة «القاهرة» التابعة لوزارة الثقافة.

ويستشعر مجلس النقابة ميل رؤساء تحرير الصحف الرسمية للانحياز الى صف السلطة وعدم التضامن مع النقابة.

ومن بين الذين اعربوا عن قلقهم من موقف الصحافيين الحكوميين جمال فهمي وعبد الله السناوي رئيس تحرير صحيفة «العربي» ومجموعة كبيرة من صحافيي المعارضة.

واكد السناوي أن مجلس النقابة ورؤساء تحرير الصحف المعارضة والمستقلة اتفقوا على الامتثال لاي رأي يصدر عن الجمعية العمومية للنقابة والمنعقدة على مدار الساعة. اضاف السناوي ان مجلس النقابة يدرك الحرج الذي يقع فيه رؤساء تحرير الصحف شبه الحكومية لذا لن تتم مطالبتهم بالاضراب او الاحتجاب في الوقت الراهن.

وقال السناوي ان المعركة وان كانت قد اشتدت وتيرتها بسرعة الا انها لا زالت في جولتها الاولى ونرجو ان تستمع الحكومة للغة العقل وليس مطلوبا الضغط على الصحف الرسمية في الوقت الراهن وان كان صحافيو المعارضة يطمحون لان ينزلوا للساحة لمشاركة اخوانهم الكفاح ضد قوى الامن.

ومن اشد بنود القانون اثارة للغيظ مادة تقر مبدأ الحبس لكل صحافي ينتقد او يهين رؤساء الدول الاجنبية وقد اعتبر الكثير من الصحافيين ان هذا القانون فيه تملق من الحكومة المصرية لبوش وزعماء اسرائيل من اجل الحصول على دعمهم.

ويطالب الصحافيون بضرورة الغاء او تعديل اكثر من ثلاث عشرة مادة في القانون المذكور وقد وصف السناوي ما قامت به الحكومة بانها اخذت بالشمال ما منحته باليمين.

على صعيد اخر تقرر ان تحسم الجمعية العمومية مستجدات الصراع والتصعيد مع الحكومة حيث سيتم طرح مجموعة من الاقتراحات للتصويت عليها وعلى رأسها الدعوة لاعلان الاضراب العام عن العمل والاعتصام والامتناع عن الطعام والشراب.

وبالرغم من ورود انباء عن تأجيل عرض القانون المثير للجدل على مجلس الشعب للدورة البرلمانية القادمة الا ان مجلس النقابة يتوقع ان يتم اقراره يوم الاربعاء القادم.

على صعيد اخر استأنفت قوات الامن تواجدها الكثيف في وسط القاهرة وبرغم انها حاصرت نقابة الصحافيين بمئتي جندي الا انها قامت بالدفع بعدد كبير في شوارع وسط القاهرة خشية خروج الصحافيين للشوارع من اجل التظاهر.

نقيب الصحافيين جلال عارف اثناء اجتماع حول القانون الجديد

مصر: قساوسة وكتاب يطالبون بالقاء القبض على الانبا مكسيموس الاول لانشقاقه عن الكنيسة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسام ابو طالب:

يشهد الشارع القبطي حالة من الغليان بسبب استمرار الانبا مكسيموس في الادلاء بتصريحات عدائية للقيادات الكنسية وعلى رأسها البابا شنوده وذلك من مقر كنيسته التي نصب نفسه خلالها رئيسا للمجمع المقدس الجديد للمسيحيين الارثوذكس.

وتجمع آلاف الاقباط في مقر الكاتدرائية البابوية بشارع رمسيس امس حيث ادوا صلاة الشكر من اجل شفاء البابا شنوده الثالث الذي يعود للبلاد في غضون الايام القادمة.

كما ندد هؤلاء بالانبا مكسيموس الذي اعتبرته القيادات المسيحية مرتدا بعد ان ناصب العداء لشنوده ونصب نفسه بابا للكنيسة المصرية.

وطالب الاقباط الذين يترددون على الكنائس في القاهرة والعديد من قرى ومدن مصر من اجل الدعاء لشنوده ـ بتدخل الدولة من اجل ازاحة مكسيموس عن كنيسة المقطم. وللمرة الاولى يثور فيها الاقباط على قضية لا دخل للمسلمين فيها حيث يبدو الخلاف هذه المرة ـ قبطيا ـ قبطيا.

وبالرغم من ان مسيحيي مصر طالما نددوا باضطهاد الاجهزة الامنية لهم الا انهم هذه المرة يطالبون اجهزة الشرطة باقتحام مقر كنيسة المقطم وطرد مكسيموس بالقوة.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» طالب الانبا فلوباتير كاهن كنيسة العذراء بمنشية البكاري بضرورة ان تفرض الدولة هيبتها على الذين يناصبون العداء للكنيسة.

ووصف ما يقوم به مكسيموس بانه عداء للاقباط ومحاولة من جانبه للوقيعة بينهم.

واضاف بان الحل يكمن في ضرورة دخول الدولة طرفا في الموضوع لاعادة الحق المغتصب لاصحابه.

على صعيد اخر انتقد الانبا بنيامين راهب كنيسة الاسكندرية حالة الصمت التي تتحلى بها الدولة تجاه ما يجري معتبرا الصمت جريمة في ذات الوقت.

وعبر بنيامين عن اسفه الشديد لان سكوت الاجهزة الحكومية هو الذي اغرى مكسيموس لفعل ما يشاء بحرية ودعا بنيامين جميع المسيحيين للوحدة والالتفاف حول الكنيسة الشرقية والبابا شنوده من اجل الخروج من الازمة التي تمثل تقويضا لوحدة الاقباط.

وعبر جمال اسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعب السابق عن اسفه الشديد لما تشهده الساحة القبطية في الوقت الراهن واصفا ما يحدث بانه يمثل خدمة جليلة لبعض الاطراف الخارجية التي تسعى الى اظهار الاقباط على اساس انها طوائف متناحرة.

وحمل عبد الملاك بعض القيادات المسيحية مسؤولية ما يجري وذلك لانها قدمت مصالحها مع الدولة والحزب الوطني تحديدا على المصالح العامة لملايين المصريين الذين يواجهون اضطهادا لا مثيل له سواء كانوا مسلمين او اقباطا.

وانتقد رسام الكاريكاتير ابراهيم عبد الملاك حالة التواطؤ التي تبدو بين بعض الاجهزة من اجل تفكيك وحدة الاقباط وقال عبد الملاك لـ«القدس العربي» لولا رضا مؤسسات الدولة على ما يجري في الساحة حاليا لما تكمن مكسيموس من الهجوم على البابا شنوده او تنصيب نفسه بدلا له.

وعبر عبد الملاك عن اعتقاده بوجود مؤامرة الغرض منها الايقاع بين الاقباط وذلك في محاولة لالهاء الشعب كنوع من تبديد حالة الغضب المستمر في صفوف المصريين بسبب غلاء الاسعار.

وندد الكاتب عاطف بشاي بما يجري في اوساط الشارع القبطي خلال الوقت الراهن حيث الاجواء تنذر بما لا يحمد عقباه.

وقال بشاي ان محاولة الخروج على وحدة الكنيسة امر لا يقره مؤمن ودعا المسيحيين للتكاتف والتلاحم.

وهاجم المحامي غبريال حنا صمت الاجهزة الامنية حول ما يجري ودعا الى ضرورة القبض على مكسيموس وتسليمه للكنيسة لمحاكمته بتهمة الاساءة للمسيحية.

وقال غبريال لا يليق بالحكومة التي تدعي حمايتها للاقباط ان تدع من يهاجم البابا طليقا يفعل ما يشاء بزعم عدم تدخلها في شؤون المسيحيين.

مقتل 12 شخصا في هجوم شنه متمردون من دارفور

■ الخرطوم ـ اف ب: افادت مصادر رسمية امس ان 12 شخصا بينهم امرأتان قتلوا في هجوم شنه متمردون قدموا من دارفور (غرب) على مدينة في ولاية شمال كردفان (وسط البلاد).

واوضح الجيش السوداني في بيان ان مجموعة من حركة العدل والمساواة الرافضة لاتفاق السلام هاجموا منطقة حمرة الشيخ في ولاية شمال كردفان.

واكد البيان ان الجيش تصدى للمتمردين مستخدما الطائرات مشيرا «الى استمرار المعارك حتى ساعة متأخرة من مساء الاثنين لتحرير حمرة الشيخ». واوضح حاكم الولاية فيصل حسن ابراهيم ان الهجوم خلف 12 قتيلا هم 8 عناصر من الشرطة واثنان من افراد الامن وامرأتان.

ويخرق هذا الهجوم وقف اطلاق النار الذي ابرم في نيسان (ابريل) عام 2004 بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور.

ورفضت حركة العدل والمساواة اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة مطلع ايار (مايو) في ابوجا مع «حركة تحرير السودان» الفصيل الرئيسي للمتمردين بقيادة ميني الميناوي.

وكانت حركة العدل والمساواة قد اعلنت في 30 حزيران (يونيو) عن تشكيل «جبهة الخلاص الوطني» مع فصيلين اخرين: فصيل منشق عن حركة تحرير السودان والتحالف الديمقراطي الفدرالي السوداني.

مكتب الانتربول بالسودان يسلم مطلوبين للسعودية وقطر وعمان والإمارات

■ الخرطوم ـ يو بي آي: أعلن المكتب الوطني للإنتربول بالخرطوم امس انه ألقى القبض على 20 مطلوبا لدول خليجية على ذمة قضايا ضدهم.

وقال متحدث باسم مكتب الانتربول في السودان في تصريح له امس إن شعبته الميدانية «تمكنت من إلقاء القبض على عشرين متهما بينهم سيدة سعودية الجنسية في قضايا تتعلق بالاحتيال والاختلاس وخيانة الأمانة وإصدار شيكات بدون رصيد والتزوير».

وأضاف «أن هؤلاء المتهمين مطلوبون لكل من السعودية ودولة الإمارات وقطر وسلطنة عمان»، وقال إنه تم تسليم سودانيين اثنين إلى السعودية «لارتكاب أحدهم جريمة قتل، وتورط آخر في سرقة وخيانة أمانة».

وقال المتحدث إن التسليم تم «بناءً على موافقة وزارة العدل».

ولفت إلى أن السودان استرد محكومين، لم يذكر عددهم، من ليبيا وسورية عليهم أحكام بالسجن المؤبد لقضاء بقية مدة العقوبة الصادرة بحقهم في السودان.

وقال إن بلاده تسلمت 12 متهما مطلوبين للسلطات القضائية بالسودان من عدة دول من بينها مصر وإثيوبيا والسعودية وقطر لتورطهم بارتكاب العديد من الجرائم، منها التزييف وخيانة الأمانة وإصدار شيكات بدون رصيد.

علي صالح يكشف عن برنامج انتخابي يشمل الاستخدام السلمي للطاقة النووية

صنعاء ـ من حمود منصر:

اطلق الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الثلاثاء رسميا معركته الانتخابية التي لا يشك احد بانه سيفوز فيها وكشف عن «برنامج» يتضمن الاستمرار في محاربة «الارهاب» والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

فبعد ان نجح في تكريس صورته كخيار شعبي اول في بلاده، قدم الرئيس اليمني لدى رئاسة مجلس النواب امس طلب ترشحه للانتخابات الرئاسية المتوقع اجراؤها في ايلول (سبتمبر) المقبل.

وكان صالح المتربع على السلطة منذ 1978 اعلن مرارا عدم رغبته بالترشح لولاية جديدة، الا انه عدل عن قراره قبل عشرة ايام اثر سلسلة من التحركات الشعبية التي طالبته بالترشح.

وبالتزامن مع تقديمه ترشيحه، اعلن صالح عن الخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي الذي ابقى من جهة على حملة «مكافحة الارهاب» وتضمن اشارة الى السعي لتوليد الكهرباء «بالطاقة النووية».

ولهذا البند في برنامجه وقع مضاعف اذ ان ايران القريبة تخوض مواجهة مع المجتمع الدولي بسبب مشروعها النووي الذي تقول انه سلمي. كما يثير البرنامج الايراني هذا مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي الذي ما يزال اليمن خارجه رغم مطالبته بالانضمام اليه.

وصالح الذي يراس احدى الدول الافقر في العالم مع انتاج محدود من النفط لا يتعدى الـ380 الف برميل في اليوم وسكان يبلغ عددهم حوالى عشرين مليونا، دافع مؤخرا عن «حق الدول العربية بالحصول على الطاقة النووية لاغراض سلمية».

وقال صالح للصحافيين لدى تقديمه اوراق ترشحه «لقد جئت لاقدم الوثائق الخاصة بالترشيح طبقا للدستور والقانون بعد ان لبيت نداء الملايين من الجماهير التي خرجت الى الشوارع في المدن والميادين العامة عندما رأيت وسمعت بان هناك ناقوس خطر ووحوشا تكشر بانيابها تريد ان تنقض على الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية».

واضاف في تصريحاته التي نقلتها وكالة الانباء اليمنية «خرجت تلك الجماهير تلقائيا دون ان يدفع لها من احد او دون برمجة وكان خروجها خروجا عفويا مما اجبرني على العدول عن قراري الذي كنت قد اتخذته بعدم الترشح للفترة الرئاسية القادمة».

واكد صالح ان برنامجه يركز على ملف «التنمية الشاملة» و«توليد الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لها ومن ذلك توليد الكهرباء بالطاقة النووية» اضافة الى «استكمال البنية التحتية للمشاريع الخدمية ومكافحة الفقر وإنهاء البطالة».

وقال ان اهدافه للفترة المقبلة هي «اولا الحفاظ على الثورة والجمهورية والحرية والديمقراطية وثانيا الحفاظ على الوحدة من دعاة الفتنة والانفصال وثالثا الحفاظ على الوطن من الغلو والتطرف والارهاب».

واضاف «رابعا الحفاظ على الوحدة والثورة والجمهورية من دعاة الامامة الذين بدات ترتفع اصواتهم من وقت لاخر في محافظة صعدة (شمال) ولهم ذيول في بعض عواصم المحافظات».

ويشهد شمال البلاد منذ سنتين تمردا مستمرا من قبل الزيديين، وهم اكثرية في هذه المنطقة من اليمن.

كما شهد اليمن في السنوات الاخيرة عدة اعتداءات نفذها تنظيم القاعدة، خاصة الهجوم على المدمرة الامريكية كول في خليج عدن في خريف 2000 والذي اسفر عن مقتل 17 بحارا امريكيا، وهجوم آخر على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في خريف 2002 ما اسفر عن مقتل بحار بلغاري واصابة عدد من البحارة بجروح.

وتشن حكومة صالح منذ اعتداءات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتحدة، حملة واسعة على ناشطي القاعدة والقت القبض منذ ذلك الحين على عدد من الناشطين والضالعين في الهجمات في اليمن.

ويفتح باب الترشح حتى الاثنين المقبل، وتلي هذه الخطوة ثلاثة أيام لفحص الطلبات وتعلن بعد ذلك أسماء المرشحين المقبولين في اجتماع مشترك لهيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى.

يشار إلى أن حوالى عشرين شخصا تقدموا حتى الآن بطلبات ترشيح لم يقبل منها الا سبعة بينها ترشيح صالح وترشيح امراة.

ولا يعتبر الترشيح صالحا الا اذا حصل على 5 % من اصوات اعضاء البرلمان الذي ينتمي معظم اعضائه (229 نائبا من اصل 301 انتخبوا في 2003) الى حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم، وكذلك 5 % من اعضاء مجلس الشورى الذي تعين السلطة جميع اعضائه الـ151.

وتتميز الانتخابات الرئاسية المقبلة بمشاركة المعارضة اليمنية بمرشح واحد لأول مرة.

وأعلنت ثمانية أحزاب معارضة تحت اسم «اللقاء المشترك» تضم خصوصا حزب التجمع اليمني للاصلاح الإسلامي والحزب الاشتراكي والحزب الوحدوي الناصري، عن ترشيح فيصل بن شملان الذي يعتبر قريبا من التيار الإسلامي في مواجهة صالح. «رويترز»

الخرطوم تشرع في اعداد مقترحاتها للامم المتحدة لمعالجة الاوضاع في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

لا تزال انباء الهجوم الذي نفذته جبهة الخلاص على ولاية شمال كردفان تسيطر على الساحة السياسية السودانية باعتبار التطور الخطير بانتقال الحرب الى اقليم كردفان فيما اتهمت الحكومة السودانية تشاد بدعم المتمردين الذين هاجموا مدينة حمرة الشيخ امس الاول حسب مجذوب الخليفة القيادي بالمؤتمر الوطني ومستشار الرئيس البشير الذي اكد ان الحكومة لن تتفاوض مع المجموعة الرافضة لاتفاقية ابوجا.

واصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً مساء أمس الثلاثاء احاطت فيه كافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة باتفاق سلام دارفور بالهجوم الغادر على مدينة حمرة الشيخ ووضعها امام مسؤولياتها حيث تقدم السودان بشكوى رسمية لمجلس الأمن تحيطه بهذه التطورات الخطيرة التي استهدفت اجهاض جهود السلام في دارفور، وتقويض اجراءات تنفيذ اتفاقية ابوجا وطالبه باتخاذ الخطوات الرادعة ضد كل من يهدد الأمن والاستقرار في دارفور.

وقال البيان ان السودان تقدم ايضاً بشكوى رسمية للاتحاد الافريقي وطالبه بالقيام بما يضمن التزام كافة الأطراف في المنطقة وفي الدول المجاورة باتفاق السلام، والسعي من اجل ضمان تنفيذه بالصورة التي تحقق الأمن والسلام في دارفور، والابتعاد عن كل ما من شأنه تعريض الاتفاق للخطر. وأبلغت الحكومة السلطات الاريترية باحتجاجها القوي على استضافة مخربين اجتمعوا في العاصمة الاريترية اسمرا ليشكلوا تنظيماً هدفه الوحيد هو تخريب اتفاقية السلام في دارفور التي بذل الجميع جهودا مقدرة من اجل الوصول لها. كما احاطت الامانة العامة لجامعة الدول العربية علماً بهذه التطورات الخطيرة.

ووصف البيان الهجوم الغادر الذي قامت به مجموعة من متمردي دارفور مستهدفة مدينة حمرة الشيخ بأنه يعد عملاً تخريبياً قصد منه اجهاض اتفاقية سلام دارفور مضيفاً ان الجهة التي تسمي نفسها «جبهة الخلاص الوطني» وهي مجموعة فصائل تعارض هذا الاتفاق قد اعترفت انها ارتكبت هذه الجريمة الشنيعة في حق الوطن، فخربت المنشآت وأزهقت ارواح مواطنين ابرياء، واخذت بعضهم اسرى وقد كانت القوات المسلحة بالمرصاد لهذه المجموعة المارقة ولا زال افرادها يطاردون فلولها الهاربة. واكد البيان ان حكومة الوحدة الوطنية لن تألو جهداً في محاصرة مثل هذه المجموعات المخربة، حتى تكف عن الحاق الاذى بالأبرياء، ومن اجل الحفاظ على سلامة المواطنين، وحماية اتفاق السلام نفسه من مؤامرات التخريب، كما اكد البيان مجدداً إلتزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتطبيق اتفاقية السلام في دارفور، وحرصها كذلك على ان تحتفظ بافضل العلاقات مع دول الجوار بما يساعد في تنفيذ هذه الاتفاقية مع التأكيد بأن السودان الذي يسعى على الدوام لابداء حسن النوايا لن يكون هدفاً سهلاً للمخربين والخونة الذين رهنوا انفسهم لاجندات اجنبية خاسرة.

وياتي ذلك في وقت شرعت فيه الخرطوم بإعداد مقترحاتها للأمم المتحدة لمعالجة الأوضاع بإقليم دارفور وقال د. أمين حسن عمر عضو الوفد الحكومي في مفاوضات ابوجا بين الحكومة والحركات المسلحة بدارفور إن الحكومة ستقوم في غضون شهر برفع مقترحاتها لمعالجة الأوضاع بدارفور وتحديد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالإقليم.

مشيرا إلى عدم وجود ضرورة لانتشار قوات دولية بدارفور وقال ان الاتفاقية لم تنص على وجود قوات دولية بدارفور مبينا ان دخولها لدارفور لن يتم ألا بتوافق طرفي الاتفاق الموقع مؤخرا بابوجا بين الحكومة والحركات المسلحة.

وتسلم د. مجذوب الخليفة مستشار رئيس الجمهورية ورئيس الوفد الحكومي في مفاوضات ابوجا أسماء ممثلي الحركات الموقعة على اتفاق سلام دارفور في لجان تنفيذ الاتفاقية.

وقالت مصادر مطلعة انه تم الاتفاق على تكوين سبع لجان تتعلق بقسمة السلطة والثروة والحوار الدارفوري الدارفوري إلى جانب اللجنة القانونية والإعلامية والتنظيم والإدارة وبحسب المصادر تم الاتفاق على تمثيل كافة أطراف حكومة الوحدة الوطنية في هذه اللجان على أن تحتوي كل لجنة ما بين ستة إلى سبعة أعضاء من الحركات الموقعة.

على صعيد آخر بدأ الأستاذ عبدالرحيم أبو ريشة رئيس حركة العدل والمساواة زيارة إلى ولاية جنوب دارفور تشمل مناطق قريضة، عديلة ومهاجرية لشرح اتفاقية سلام دارفور وتبصير القادة الميدانيين بمحتوى الاتفاق وما سيتم تنفيذه خلال الفترة القادم.

على صعيد متصل رفض وزير الخارجية لام اكول، اقتراح مبعوث الامم المتحدة في السودان يان برونك بإدخال اضافات على اتفاق سلام دارفور، وقال ان أية اضافة تعتبر بمثابة تعديل، وإن أطراف الاتفاق وحدها من يملك هذا الحق، وفي غضون ذلك رحبت بعثة الاتحاد الافريقي بقرار قمة بانجول الذي مدد مهمة قواتها في دارفور لثلاثة اشهر اخرى ابتداءً من نهاية ايلول (سبتمبر) المقبل. وجدد اكول في لقاء صحافي مشترك مع نظيره الايرلندي ديرمون اهيرن الذي بدأ زيارة للخرطوم امس التأكيد علي ان السودان لن يقبل اي تعديل لمجرد ان برونك طالب به، واضاف «ان اتفاق السلام لن يعدل الا اذا فرضت الحقائق على الارض تعديله، وان ذلك ليس واردا في الوقت الحالي».

وقال اكول تعليقا علي قبول الحركة الشعبية نشر قوات دولية في دارفور ان مسألة امر نشر القوات الاممية لا تخص الحركة الشعبية وحدها أو المؤتمر الوطني منفردا، وانما هو امر معنية به حكومة الوحدة الوطنية، واضاف: هذا ما يجري التباحث حوله الان.